الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

05 **ربيع ثاني** 1441 – 02 **ديسمبر** 2019

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	4
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	6

437قضية لحقوق الإنسان خلال عام في مكة

المصدر: جريدة مكة الاثنين 05 ربيع ثاني 1441هـ - 02 ديسمبر 2019م
https://makkahnewspaper.com/

فيصل السلمي - مكة المكرمة

بلغ عدد القضايا الواردة للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة 437 قضية خلال العام الماضي 1440، تصدرت قضايا السجناء المشهد بعدد 130 قضية.

وأشارت معلومات لـ «مكة» أن فرع الجمعية أنجز 150 قضية من خلال اتخاذ اللازم بخصوص الشكوى ومتابعة المستجدات فيها، بينما أقفلت 287 قضية وتمت معالجة الشكوى وإنهاؤها، وعليه أقفل ملف الشاكي.

قضايا أخرى وتشمل: المنازعات بين شركات وأفراد مثل شكاوى ضد مقدمي الخدمات من القطاع الخاص.

أكدت حق الحامل في الحصول على الخدمات العلاجية لها ولجنينها «حقوق الإنسان": رفض التدخلات الجراحية والإسعافية لمرضى الإيدز يعرض للمساءلة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 05 ربيع ثاني 1441هـ - 02 ديسمبر 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1758605

»عكاظ» (النشر الإلكتروني(
أكدت هيئة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، أنه يجب على جميع الجهات الصحية والعاملين فيها عدم رفض التدخلات الجراحية أو أي إجراءات أخرى لازمة، سواء كانت إسعافية أو روتينية للمصابين ومرضى الإيدز، مشددة على أن من يرفض ذلك يكون عرضة للمساءلة.
وأوضحت «حقوق الإنسان» تفاعلا مع «اليوم العالمي للإيدز»، أنه على جميع الجهات الصحية والعاملين فيها بمن فيهم الممارسون الصحيون عدم رفض التدخلات الجراحية أو التخدير أو التنظير أو علاج الأسنان أو أي إجراءات أخرى لازمة، سواء كانت إسعافية أو روتينية للمصابين ومرضى الإيدز، مع اتخاذ الاحتياطات الوقائية المعتمدة من قبل البرنامج الوطني، والتأكيد على أن من يرفض ذلك سيكون عرضة للمساءلة سواء كان ذا شخصية طبيعية أو شخصية اعتيادية.
وأشارت إلى أنه يجب على المنشأة الصحية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتدريب ورفع قدرات الممارسين الصحيين وتطبيق أخلاقيات المهن الصحية عند التعامل مع المصابين ومرضى الإيدز
وفي السياق، أكدت هيئة حقوق الإنسان أنه يحق للمرأة الحامل المصابة بالإيدز الحصول على الخدمات العلاجية والوقائية اللازمة لها ولجنينها، إذ يجب أن تلتزم كل الجهات الصحية بإدراج فحص النساء الحوامل للفيروس خلال أول زيارة أثناء الحمل، ويحدد الطبيب المعالج عدد مرات الفحص، بما فيها الفحص عند الولادة والعلاج حسب الإجراءات المتبعة لاكتشاف الإصابة أثناء الحمل وتوفير العلاج
كما يحق للمرأة الحامل المصابة الحصول على الخدمات العلاجية والوقائية اللازمة لها ولجنينها، إضافة إلى ذلك، على الجهات الصحية إجراء فحص الإصابة بعدوى فيروس نقص المناعة البشري للمرأة الحامل عند الولادة للحالات التي لم يسبق لها الفحص خلال الحمل الحالي أو ما يثبت إجراءه، مع توفير العلاج الوقائي للمرأة ووليدها بغرف الولادة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

.
.

مدير"الأمن العام": منهجية الفريق الواحد تساهم في كشف الجرائم التي تمس استقرار المجتمع

رفع التهنئة للقيادة وترأس جلسات ملتقى القيادات

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 05 ربيع ثاني 1441هـ - 02 ديسمبر 2019م
https://www.al-madina.com/article/661745

إبراهيم جبريل - مكة

رفع مدير الأمن العام الفريق أول ركن خالد بن قرار الحربي، التهنئة لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - بمناسبة ذكرى البيعة الخامسة لتوليه - أيده الله - مقاليد الحكم.

وقال الحربي: في هذا الوقت الذي يحتفي الوطن والمواطنون والمقيمون بهذه المناسبة السعيدة وهم ينعمون بالأمن والأمان والازدهار في شتى المجالات، واستمرار مسيرة العطاء والبناء والتطوير لمؤسسات الدولة ومواصلة تنفيذ المشروعات الأمنية والتعليمية والصحية والتنموية في مختلف أنحاء المملكة في ظل قيادتكم - حفظكم الله - والرؤية الثاقبة لسمو ولي العهد الأمين - حفظه الله - أدام الله عزكم وحفظ الله وطننا.

جاء ذلك أثناء ترؤسه بمديرية الأمن العام بالرياض صباح أمس أولى جلسات الملتقى الثاني لقيادات الأمن العام الذي يشارك فيه كافة مديري شرط المناطق ومديري الإدارات العامة وقادة القوات.

وأكد الحربي للجميع أنهم مطالبون بمضاعفة الجهود للارتقاء بالعمل الأمني والمروري بالمناطق للحفاظ على مقدرات الوطن واستتباب الأمن والأمان، واضعين مخافة الله أمام أعينهم لأداء الأمانة بكل جدية وإخلاص، والارتقاء بالعناصر البشرية والاستفادة من الدعم الكبير الذي وفرته الدولة - أعزها الله - بتوظيف الكوادر النسائية التي تعد مساندة لأدوار رجال الأمن الإدارية والميدانية، مع العمل على تطويع التقنية التي وفرتها الدولة لخدمة هذا الأمن بشموله.

وشدد على أهمية تفعيل وتطوير قدرات العاملين بالتدريب والتهيئة المناسبة، ثم عرج على مناقشة العديد من المواضيع الأمنية ذات الاهتمام المشترك والتي تكفل تكاملية المهام والتقدم في النتائج لخدمة الجوانب الجنائية والبحث والتحري بشكل خاص.

وأضاف الحربي: إن لكل جريمة طبيعة خاصة ومنفذوها كذلك ولكن هناك قضايا لها مساس بأمن المجتمع وحياته اليومية تتشارك في أطرها وتتشابه في أساليبها مما يتطلب العمل وفق منهجية الفريق الواحد التي تسهم في سرعة الكشف عن مرتكبيها، آخذين في الاعتبار أمرين الأول مرتبط بالتصدي بكل حزم لكافة الخارجين على النظام في سلوكياتهم وأفعالهم، والأمر الثاني هو الوقائي يتمثل في إيضاح تبعات التمادي في العبث بمقدرات الوطن وامن المواطن والمقيم بهدف التذكير والتبصير.

عقب ذلك استعرض مع المجتمعين عددا من الجوانب الأمنية، كما تم استعراض مخرجات الملتقى الأول وما تم تنفيذه من توصيات.

ثم استعرض عدداً من محاور العمل التي منها:

***المحور الأمني**
***المحور الإداري والمالي**
***المحور المروري**
***المحور التدريبي والتقني**
***محور الحج والعمرة**

إضافة الى استعراض لجملة من التدابير والخطوات الوقائية التي سيتم اتخاذها. يذكر أن الملتقى الثاني لقيادات الأمن العام يستمر حتى اليوم.

ديوان المظالم يضع بصمة مميزة في التقاضي الإلكتروني ضمن أفضل 15 جهة حكومية في مؤشرات «النضج»

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 05 ربيع ثاني 1441هـ - 02 ديسمبر 2019م
https://www.al-madina.com/article/661740

المدينة - الرياض

شهد القضاء الإداري ممثلًا بديوان المظالم في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وولي عهده الأمين تطورًا متسارعًا على كل مجريات الأعمال القضائية، جاعلًا من التقنية ركيزة أساسية لهذا التغيير والتحول فيما ينضوي تحت عمله القضائي من إجراءات وعمليات للتقاضي تخدم جميع أطراف العملية القضائية، وتيسِّر الكثير من الإجراءات والتعاملات، وهذا ما أعطى ميزة فريدة للديوان في التحول الإلكتروني لأعماله، حيث اتخذ من التقنية وسيلةً عمليةً في الوصول إلى أعلى مستويات الجودة بالعمل القضائي، وفقًا لتوجيهات رئيس ديوان المظالم رئيس مجلس القضاء الإداري الشيخ الدكتور خالد بن محمد اليوسف تحقيقًا لتطلعات القيادة الرشيدة في سبيل تطوير القضاء الإداري، وعكس صورته الحقيقية، وما يحظى به من استقلالية تامة، ونزاهة وجودة في أحكامه.

ونظير تطويره لخدماته الإلكترونية، فقد حقق الديوان مركزًا متقدمًا في مؤشرات القياس في برنامج التعاملات الحكومية «يسّر»، وذلك في القطاع العدلي والشؤون الإسلامية، ليكون ضمن أفضل 15 جهة حكومية في مؤشرات «النضج» بمجال تقديم الخِدْمات الإلكترونية للمستفيدين.

وأشار تقرير الديوان إلى إطلاق عدد من الخدمات والقنوات للتواصل وخدمة المستفيدين، كخدمة «راسل رئيس الديوان» للتواصل مع معالي الرئيس مباشرة، ودشن رقم الاتصال الموحد وحسابات التواصل مع المستفيدين والإجابة على استفساراتهم في منصتي تويتر وواتس آب.

إلى جانب المنجزات على الجانب التقني تسارعت الخطوات التطويرية لديوان المظالم في مختلف الجوانب، حيث افتتح رئيس ديوان المظالم المحكمة الإدارية في وادي الدواسر والمحكمة الإدارية بحفر الباطن، وأقر مجلس القضاء الإداري افتتاح محكمة إدارية في الأحساء، وإنشاء محكمة استئناف إدارية بمنطقة الجوف.

وأتم الديوان ما يخصه من سلخ القضائين الجزائي والتجاري ونقلهما للقضاء العام بوزارة العدل، وفعَّل قضاء الاستئناف وباشرت المحكمة الإدارية العليا لاختصاصاتها، وتم تفعيل نظام المرافعات أمام ديوان المظالم بالكامل.

وأوضح التقرير أن ديوان المظالم أولى عناية كبيرة بالكوادر البشرية وتأهيلها وتطويرها، وتفعيل دور المرأة وعملها في الديوان، وتمكينها من أداء رسالتها ومساهمتها في المجتمع.

أكد إيمان السعودية بفاعلية العمل متعدد الأطراف وتبادل الخبرات وتعزيز التعاون الدولي

خادم الحرمين: نسعى لبيئة حيوية في الـ G20 للخروج بمبادرات تحقق آمال شعوب العالم

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 05 ربيع ثاني 1441هـ - 02 ديسمبر 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1758728

« A

»عكاظ» (الرياض@Okaz_Online)

أكد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، أن السعودية تعلن للعالم تفاؤلها وسعيها إلى أن تبني لمجموعة العشرين لعام 2020، بيئة حيوية للخروج بمبادرات ومخرجات تحقق آمال شعوب العالم.

وقال في كلمته الترحيبية بمناسبة تسلم السعودية رئاسة مجموعة:G20

»إن مجموعة العشرين منتدى عالمي، يجمع قادة ورؤساء وممثلين لكل القارات وذلك للعمل بشكل جماعي واقتراح حلول فعالة ذات أثر إيجابي على العالم أجمع، وقد أدى المنتدى في العقد الماضي دوراً فاعلاً في معالجة الأزمة الاقتصادية العالمية وإيجاد إصلاحات تعزز النمو والتنمية وصياغة مناهج جماعية بشأن القضايا التي تستوجب التعاون الدولي.

واليوم، نواجه جميعا مشهداً عالمياً تغيراً بسبب التغيرات المتسارعة تقنياً واقتصادياً وبيئياً وديموغرافياً، وحيث إن العالم يزداد ترابطاً يوماً بعد يوم، تواجه دول مجموعة العشرين وشعوبها تحديات مشتركة، وفي ظل هذه التحديات، فإن التعاون الدولي أصبح ضرورة ملحة لمواجهتها، ومن هذا المنطلق تؤمن السعودية بفاعلية العمل متعدد الأطراف للتوصل إلى توافق ذي منفعة متبادلة والتصدي للتحديات وصنع فرص للبشرية.«

وأضاف خادم الحرمين الشريفين «لدينا في مجموعة العشرين مسؤولية وفرصة مشتركة لتطوير التعاون إلى آفاق جديدة، ويتوجب علينا استثمار ذلك لتمكين الإنسان وتمهيد الطريق للجميع نحو مستقبل أفضل وسن سياسات اقتصادية مستدامة لحماية كوكب الأرض، كما يتوجب علينا أن نمضي قدماً للمستقبل وفق رؤية طموحة وطويلة المدى من شأنها أن تحقق أقصى استفادة من موجة الابتكار الحالية لتشكيل آفاق جديدة، لذلك ارتأت رئاسة السعودية لمجموعة العشرين تنسيق العمل المتعدد الأطراف في عام 2020 تحت عنوان «اغتنام فرص القرن الحادي والعشرين للجميع»، وتبعاً لهذا النهج، سنبني على إنجازات مجموعة العشرين التي أثبتت القدرة على اتخاذ رؤية طويلة المدى للتحديات والفرص المستقبلية والتعامل بفاعلية مع القضايا الملحة.

ولضمان الشمولية، سنتشارك مع جميع أصحاب المصلحة والعلاقة ومن ضمنهم مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص ومراكز الفكر والأبحاث الإقليمية والدولية، وسنضمن من خلال ذلك تعظيم القيم المضافة من الحلول المطروحة للجميع.

وسيكون لاستضافة السعودية لأعمال مجموعة العشرين لأول مرة دور رئيسي في تقديم منظور منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالإضافة إلى وجهات نظر الدول النامية.

تمرّ المملكة حاليا بتحول تاريخي في ظل رؤية المملكة 2030 وصولا إلى مجتمع حيوي واقتصاد مزدهر ووطن طموح، ومن خلال هذه الرؤية ستعمل المملكة مع أعضاء مجموعة العشرين لتبادل الخبرات وتعزيز التعاون الدولي بهدف إيجاد الحلول للقضايا الملحة للقرن الحادي والعشرين.

ونتطلع لاستضافة زملائنا من قادة مجموعة العشرين بالرياض في نوفمبر 2020/ ربيع الثاني 1442، ونرحب بجميع المهتمين والخبراء من دول العالم، ومشاركة قصة وتراث السعودية الغني، وصنع مستقبل زاهر وواعد للمنطقة والعالم.«

5 آليات لتنازل المدعي عن قضيته

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 05 ربيع ثاني 1441هـ - 02 ديسمبر 2019م
https://www.alwatan.com.sa/article/1029711

جدة : نجلاء الحربي

حددت وزارة العدل 5 آليات يجوز فيها ترك المدعي الخصومة والتنازل عن القضية المرفوعة أمام المحاكم مع احتفاظه بالحق المدعي به، بحيث يجوز له تجديد المطالبة في أي وقت ورفع قضية في ذلك، حيث يكون ذلك في تبليغ يوجهه إلى خصمه، كتابة المدعي تقريرا بالتنازل عن القضية وإعطائه لكاتب العدل، كذلك في حالة وجود بيان صريح من المدعي في مذكرة موقع عليها أو من وكيله مع اطلاع خصمه عليها، وإذا كان الطلب شفهيا أثناء الجلسة وإثباته في الضبط.

اشتراطات

اشترطت وزارة العدل على إلا يكون الترك بعد إبداء المدعى عليه الدفوع الخاص به، كذلك إذا كانت الدعوى قابلة للتجزئة في موضعها وتعدد المدعون جاز لبعضهم تركها وتظل قائمة في حق الباقين وكذا إذا تعدد المدعى عليهم جاز المدعي تركها عن بعضهم، ويترتب على ترك الخصومة إلغاء جميع إجراءات الخصومة بما في ذلك صحيفة الدعوى ولكن لا يمس ذلك الترك الحق المدعي به، ولا يترتب على ترك الدعوى إلغاء ما كتب في ضبط القضية وما في ملفها من أدلة، وحددت الأنظمة أنه لا يجوز رفع قضية أخرى ويوجد قضية قائمة لدى القضاء ولم يحكم بها بعد ولم تغلق كذلك ولا قضية صدر فيها حكم سابق.

الأحكام

صنفت وزارة العدل الأحكام المشمولة في التنفيذ المعجل والتي حددتها في عدة نقاط، منها دعوى المعاينة لإثبات الحالة دعوى المنع من السفر ودعوى منع التعرض للحيازة ودعوى استردادها ودعوى وقف الأعمال الجديدة ودعوى طلب الحراسة، والدعوى المتعلقة بأجرة الأجير اليومية.

آليات تحدد تنازل المدعي عن القضية

1- يجوز له تجديد المطالبة في أي وقت ورفع قضية في ذلك

2- تبليغ يوجهه إلى خصمه

3- كتابة المدعي تقريرا بالتنازل عن القضية وإعطائه لكاتب العدل

4- وجود بيان صريح من المدعي في مذكرة موقع عليها أو من وكيله مع اطلاع خصمه عليها

5- إذا كان الطلب شفهيا أثناء الجلسة وإثباته في الضبط
https://www.alwatan.com.sa/article/1029711/محليات/5-آليات-لتنازل-المدعي-عن-قضيته

6 مؤشرات لاتجاهات القطاع الخاص بسوق العمل

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 05 ربيع ثاني 1441هـ - 02 ديسمبر 2019م
https://www.alwatan.com.sa/article/1029744

الرياض: الوطن
أصدر المرصد الوطني للعمل التابع لصندوق تنمية الموارد البشرية «هدف» 6 مؤشرات رئيسية في سوق العمل تهدف إلى الوقوف بدقة على اتجاهات القطاع الخاص، ورسم السياسات المستقبلية للاقتصاد والتخطيط، وتفسير وتحليل كثير من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية.

متوسط الرواتب

المؤشرات التي نشرها المرصد الوطني للعمل عبر موقعه الإلكتروني
https://nlo.sa
هي: متوسط الرواتب للموظفين السعوديين الجدد في القطاع الخاص، ومعدل التغير في متوسط الرواتب للموظفين السعوديين الجدد في القطاع الخاص، ومتوسط الرواتب للموظفين السعوديين، ونسب التغير في القطاع الخاص حسب الجنس، والمهن عالية الأجر لا تتطلب شهادة جامعية في القطاع الخاص، والمهن الأعلى طلبا في توظيف السعوديين في القطاع الخاص، ومتوسط الرواتب للمهن الأعلى طلبا في القطاع الخاص.

تحليلات سوق العمل

يُعدّ المرصد الوطني للعمل، المصدر الموثوق لبيانات وتحليلات سوق العمل، حيث يعمل على المساهمة في دعم التحول الإستراتيجي من خلال توفير البيانات والمرئيات حول المواضيع الرئيسية الحالية والمستقبلية لسوق العمل السعودي، وتم تطوير وتجهيز البنية التحتية للمرصد بالأجهزة والبرمجيات اللازمة، وكذلك تفعيل اتفاقيات تبادل البيانات مع الجهات الحكومية ذات العلاقة.

بيانات دقيقة

تتجسد الأهداف الإستراتيجية لبوابة المرصد الوطني للعمل ومؤشرات سوق العمل السعودي، في توفير بيانات دقيقة وموثوقة لجميع العملاء، وتقديم التحليلات والمرئيات لشركاء العمل، وبناء شبكة من الخبراء والمختصين لمواجهة تحديات سوق العمل، وإدارة ونشر المعرفة، في حين ارتكزت الأهداف التشغيلية للبوابة في تخطيط وتحسين البيانات، وضمان جودة البيانات، وتطوير تقارير ولوحة مؤشرات سوق العمل، وتحسين مقاييس سوق العمل، وتقديم الدعم التحليلي لأصحاب العلاقة الرئيسيين، وتقديم الخدمات التطويرية لشركاء العمل الداخليين، وإدارة المشاريع البحثية، وإنشاء شبكة من الخبراء والمختصين، وجمع وتخزين البيانات والمنتجات التي يرصدها المرصد، ونشر المحتويات لشركاء العمل.

مؤشرات المرصد الوطني للعمل

متوسط الرواتب للموظفين السعوديين الجدد في القطاع الخاص

معدل التغير في متوسط الرواتب للموظفين السعوديين الجدد في القطاع الخاص
متوسط الرواتب للموظفين السعوديين ونسب التغير في القطاع الخاص حسب الجنس
المهن عالية الأجر لا تتطلب شهادة جامعية في القطاع الخاص
المهن الأعلى طلبا في توظيف السعوديين في القطاع الخاص
متوسط الرواتب للمهن الأعلى طلبا في القطاع الخاص

مليار ريال تكلفة نقل السجناء للمحاكم سنويا

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 05 ربيع ثاني 1441هـ - 02 ديسمبر 2019م
https://www.alwatan.com.sa/article/1029748

الرياض : سليمان العنزي
قدرت وزارة العدل تكلفة نقل السجناء من وإلى السجون والمحاكم على إدارات السجون بحوالي مليار ريال سنويا، حيث تقوم إدارات السجون بنقل قرابة 200 سجين يوميا لتمكينهم من حضور الجلسات الخاصة بقضاياهم.
ولفتت الوزارة في سياق مقطع فيديو تعريفي بتقنية المحاكمة عن بعد التي طبقتها الوزارة مؤخرا، إلى أن النظام يقضي أن يرافق السجين ضابط وفردان، ويتم نقل السجناء في حافلات مجهزة تسير سيارة دورية أمامها وأخرى خلفها، كما يتم نقل السجين مقيد اليدين أمام مراجعي المحكمة، مما يسبب له الحرج، إضافة إلى أن عمليات نقل السجناء تحفها مخاوف أمنية وقد يتأخر السجين عن موعد جلسته بسبب الاختناقات المرورية.
تخفيف الجهد
أوضحت وزارة العدل أنها قامت بإطلاق خدمة المحاكمة عن بعد لتخفيف الجهد والمال خلال عملية نقل السجين، إذ تم تجهيز غرف مخصصة بتقنيات صوت وصورة عالية الجودة في السجون مرتبطة بالمكاتب القضائية، ويتم التحقق من هوية السجين من خلال نظام البصمة المرتبط بمركز المعلومات الوطني، ويستفاد من هذه الخدمة في القضايا المنظورة من قاض فردي والتي تمثل نسبة كبيرة من القضايا المنظورة في المحاكم السعودية.
منظومة خدمات
يأتي إطلاق خدمة المحاكمة عن بعد ضمن مبادرة «منظومة خدمات السجناء» التي تهدف إلى تطوير الخدمات العدلية المقدمة للسجناء، التي تقدمها وزارة العدل عبر توفير منظومة تقنية، وبشرية، وإجرائية آمنة تتيح للسجين الحصول على الخدمات العدلية بيسر وسهولة، ومساعدة السجين في متابعة إجراءاته ومعاملاته التي تتعلق بالوزارة، وذلك لزيادة مستويات الأمان لهم والتخفيف من أعباء إجراءات نقلهم من وإلى المحكمة.
من أهداف نظام المحاكمة عن بعد
تخفيض تكاليف نقل السجناء من وإلى المحاكم
توفير التكلفة التشغيلية اليومية لعملية النقل واستبداله بتكلفة بسيطة
تخفيف العبء إذ تجري أحداث المحاكمة داخل إدارات السجون
التخلص من المخاطر الأمنية المصاحبة لنقل السجناء إلى المحاكم
التخلص من تأثير الحركة المرورية على حضور السجين لمحاكمته
اختصار الإجراءات وتسريع عملية المحاكمة
حفظ كرامة السجين

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

مشروع جديد للتوطين وحماية العمالة الوطنية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 05 ربيع ثاني 1441هـ - 02 ديسمبر 2019م
http://www.aleqt.com/2019/12/02/article_1722686.html

عبد الحميد العمري

طوال المقالات الأخيرة حول التوطين، تم الحديث مطولا حول عديد من المحاور؛ بدأت بأهمية انتهاج آلية أحدث على مستوى توطين الوظائف في منشآت القطاع الخاص، بما يشمله ذلك من الإشراف والرقابة على تلك المنشآت، حيث تقوم وزارة العمل بـ"تفويض برامج وجهود التوطين للأجهزة الحكومية"، كل حسب النشاط أو القطاع الذي يخضع له، فالقطاع المالي والاستثماري لدينا - على سبيل المثال - يخضع لكل من مؤسسة النقد وهيئة السوق المالية، والقطاع الصحي يخضع لوزارة الصحة، وقطاع التعليم العام والعالي يخضع لوزارة التعليم، وهكذا بقية القطاعات والنشاطات الاقتصادية.

تستهدف هذه المنهجية المأمول مشاهدتها واقعا ملموسا على أرض الواقع في أقرب وقت، محاصرة أكثر فعالية لتحدي البطالة، وتسريع رفع معدلات توطين فرص العمل في منشآت القطاع الخاص، وتكثيف الإشراف والرقابة على المنشآت، وإمكانية توسيع تجربة مؤسسة النقد العربي السعودي في قطاع التأمين، وتكرار نجاحها الملموس. التجربة التي أثمرت نتائجها خلال فترة وجيزة لا تتجاوز عامين؛ عن ارتفاع معدل التوطين من 55 في المائة بنهاية 2016، إلى أعلى من 72 في المائة بنهاية 2018، وارتفاع معدل توطين المناصب القيادية والتنفيذية من 27 في المائة بنهاية 2016، إلى نحو 55 في المائة بنهاية 2018، وانخفضت مقابل ذلك سيطرة العمالة الوافدة على تلك المناصب من 73 في المائة بنهاية 2016، إلى نحو 45 في المائة بنهاية 2018.

ثانيا: في إطار تلك الجهود الإشرافية والرقابية على منشآت القطاع الخاص، التي سيتم إيكال مهامها ومسؤولياتها لمختلف الأجهزة الحكومية، يجب أن يتم التركيز بصورة أكبر على البيئة الداخلية لتلك المنشآت، بهدف الحد من أي ممارسات تعسفية تجاه العمالة الوطنية، بدءا من تعيينها مرورا بفتح الفرص أمام تدريبها وتحسين مستويات أجورها، وانتهاء بالحد قدر الإمكان ودون الإخلال بمصالح أرباب منشآت القطاع الخاص من ممارسات إنهاء عقود العمالة الوطنية، فحسبما أظهرت الإحصاءات الرسمية الصادرة عن المرصد الوطني للعمل، أنه خلال الفترة منذ مطلع 2018 حتى منتصف 2019 وصل عدد الموظفين من المواطنين الذين تم استبعادهم من منشآت القطاع الخاص نحو 481.8 ألف موظف وموظفة، ما يؤكد إلى حد بعيد الأهمية القصوى لاستحداث الآليات والإجراءات التي تقنن تصرف منشآت القطاع الخاص في مجال إنهاء عقود وتقليص أعداد العمالة الوطنية لديها.

إن العمل وفق الآلية المقترحة هنا على حماية العمالة الوطنية من أي إجراءات تعسفية أو تحديد أجورها في مستويات متدنية وحرمانها من أي علاوات مستحقة طوال خدمتها، أو حرمانها من الترقيات والدورات التدريبية اللازمة والمستحقة، وهو الأمر الذي تثبته أيضا الإحصاءات الرسمية، يعد مشروع توطين منفردا بحجمه الهائل، ولن تستطيع وزارة العمل وحيدة القيام على تنفيذه، في الوقت الذي ستتمكن بقدر أقل صعوبة وأفضلية أعلى، بقية الأجهزة الحكومية من تنفيذه بنجاح ملموس، وهو المشروع للتوطين وحماية منجزاته الذي يستحق إيلاؤه اهتماما أكبر وأوسع، قياسا على ما أظهرته أحدث نشرات سوق العمل الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء الربع الثاني 2019؛ التي بينت أن السببين: (1) التسريح من العمل بواسطة صاحب العمل. (2) قلة الأجر أو الراتب، شكلا مجتمعين نحو 61 في المائة وراء أسباب ترك العمل السابق للمتعطلين الذين سبق لهم العمل، وهما السببان اللذان يشيران بوضوح تام إلى أن بيئة العمل للعمالة الوطنية في المنشآت التي وقفت خلف ذلك السببين، افتقرت إلى حد بعيد للمتطلبات والشروط اللازمة لإيجاد البيئة المثالية لممارسة الموظف والموظفة مهام أعمالهما الموكلة إليهما.

ثالثا: تبدأ برامج التوطين وفق الآلية أعلاه، بالتركيز بدرجة أكبر على المنشآت العملاقة والكبيرة، التي تستحوذ على أكثر

من 40 في المائة من الوظائف في القطاع الخاص، ولا يتجاوز معدل التوطين فيها نسبة 25.6 في المائة "الربع الثاني 2019"، مقابل استحواذ العمالة الوافدة على 74.4 في المائة من إجمالي الوظائف. تتمتع تلك الشركات العملاقة والكبيرة بقدرتها الأكبر مقارنة ببقية أحجام الشركات الأخرى على تحمل أعباء التوطين في بدايته وفق الآلية المقترحة هنا، والمتوقع أن تأتي ذات آثار أقوى في بقية الشركات الأصغر منها، وبحال تم استهداف رفع معدل التوطين في تلك المنشآت العملاقة والكبيرة من معدله الراهن إلى 50 في المائة خلال ثلاثة أعوام مقبلة، فهذا كفيل أن يوفر أعلى من 800 ألف وظيفة أمام الباحثين والباحثات عن فرص عمل في القطاع الخاص "على افتراض ثبات بقية العوامل"، وهو العدد الكفيل بامتصاص أغلب المتعطلين والمتعطلات خلال الفترة الراهنة. كما يمكن العمل على رفع معدلات التوطين في بقية المنشآت ذات الحجم الأقل بما يعادل نصف حجم فرص العمل لدى المنشآت العملاقة والكبيرة، ليصل إجمالي الوظائف التي تم توفيرها أمام العمالة الوطنية إلى أعلى من 1.2 مليون وظيفة خلال ثلاثة أعوام مقبلة على أبعد تقدير.

ختاماً؛ أؤكد مجددا أن إجراء تغييرات جوهرية في برامج التوطين وفق ما تقدم ذكره أعلاه ومن خلال ما سبق من مقالات سابقة، والآليات المرتبطة بتنفيذها على أرض الواقع، من شأنه - بمشيئة الله تعالى - أن يثمر نتائج إيجابية مفاجئة، وترتقي إلى مستويات أعلى بكثير مما هو متحقق حتى تاريخه، المهم فيها أن يتراجع معدل البطالة إلى مستويات أدنى بكثير مما هو عليه اليوم، وتنفتح فرص أوسع وأكبر وذات جدوى عالية أمام الباحثين والباحثات عن عمل من المواطنين، وهو المأمول فعلا أن يجد استجابة عاجلة من قبل وزارة العمل.

الرياض
www.Alriyadh.com

تحسين أوضاع الأحياء المتدهورة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 05 ربيع ثاني 1441هـ - 02 ديسمبر 2019م
http://www.alriyadh.com/1791029

م. فهد الصالح*

إن عملية إعادة إحياء الأحياء المتدهورة هي واحدة من أكبر المشكلات وأكثرها صعوبة في مدن العالم اليوم، والتي تتزامن عادةً مع تمركز طبقة محدودي الدخل في تلك الأحياء أو حتى تحول البعض منها لأحياء تستوعب العمالة ومخالفي نظام الإقامة وبالتالي صعوبة المهمة في تحسين مستوى تلك الأحياء.

إن من أهم الأمور التي يجب التنبه لها لتقليل نسبة الأحياء المتدهورة في المدن هو مراقبة عملية التوسع والتمدد العمراني حيث تتسبب تلك العملية في فقدان السيطرة على الأحياء القديمة مقابل الأحياء الجديدة التي تستقطب السكان عبر تحركات الهجرة الداخلية من الأحياء القديمة نحو الجديدة، والحذر كل الحذر من إغفال النظر للأحياء المتدهورة وساكنيها مقابل الأحياء الجديدة التي تستقطب السكان من ذوي الدخل المرتفع فالتجارب العالمية تحكي عن قصص مؤلمة أدت لتكوين أحياء الفقر المركز.

عادةً يتبادر للذهن عند التطرق لموضوع تحسين أوضاع الأحياء المتدهورة الجانب العمراني والبنية التحتية وهذا جانب بلا شك مهم ولا يمكن إغفاله فالبيئة المبنية تؤثر سلوكياً ونفسياً على ساكنيها، لكن التوجه الجديد أصبح ينظر إلى جانب ذلك لعملية تحسين ورفع المستوى الاقتصادي للسكان وتوفير البيئة والفرص الممكنة لذلك، وهناك ركائز مهمة لتحقيق هذا الأمر من أهمها دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان في أي منطقة متدهورة والعمل على تحديد البرامج المهنية التي تساعد في رفع المهارات وتحسين مستوى القوى العاملة في الحي والتحفيز الإيجابي للقوة البشرية في تلك الأحياء وبالتالي تحسين مستويات الدخل، علاوةً على ذلك تحديد جملة من الفرص الاستثمارية التي ممكن أن تساعدهم في تنفيذ أعمال تجارية خاصة في الحي أو استلام مهام معينة من شركات ومقاولي التطوير أثناء أعمال تحسين الحي، وأيضاً توفير برنامج للتمويل المالي وفقاً للقدرات المهنية لسكان تلك الأحياء لتساعدهم في القيام بمشروعات ناشئة، ويتلخص الأمر الذي أود الوصول إليه في هذا المقال تحديداً في تطبيق فكرة تنمية القوى البشرية للأحياء المتدهورة وتحويلها إلى قوة اقتصادية من خلال العمل المتزامن بين الجانب المعتمد على التطوير العمراني الذي يشمل أعمال

الترميم وتطوير البنية التحتية وتحويلها إلى بيئة صحية ملائمة للسكن، والجانب الاجتماعي الاقتصادي من خلال تخفيض تكاليف السكن وتوفير التمويل والإعانات الحكومية وتشجيع السكان على التعليم والتدريب وتوفير فرص العمل الذاتي.

- متخصص في التخطيط العمراني والتنمية

كاريكاتير

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 05 ربيع ثاني 1441هـ - 02 ديسمبر 2019م

https://www.okaz.com.sa/article/1758696

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 05 ربيع ثاني 1441هـ - 02 ديسمبر 2019م

http://www.aleqt.com/?gclid=CjwKCAiA5o